مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد 2. العدد 4 .كانون الاول2016: ص ص 107-126
DOI: 10.21928/juhd.20161225.04, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

مساهمة الاقتصاد الريعي في تعويق الحكم الرشيد*

م.م.تحسين حمه سعيد شمس الدين/ كلية القانون والسياسة / جامعة التنمية البشرية

المقدمة :

لقد تزايد الاهتمام مؤخراً بمصطلح الحوكمة وذلك نتيجة لما شهده الاقتصاد العالمي من التداعيات والانهيارات المالية والمحاسبية لعدد من الدول والشركات العالمية كالتي حصلت في جنوب شرق آسيا وما تبعها من انهيار الشركات الكبار في العالم.

وإذا كانت الحوكمة يمكن أن تمثل إشراك جميع الأطراف في عملية اتخاذ القرار أي لا يكون القرار مقتصراً على مجموعة معينة في المؤسسة الواحدة وكذلك أن تتوفر المعلومات لجميع الأطراف بشفافية ووضوح وتحديد مسؤولية وحقوق وواجبات جميع المسؤولين عن إدارة المؤسسة وذلك لتجنب حدوث حالات الفساد الإداري، كما تهدف هذه العوامل إلى التأكد من أن المؤسسات تدار بطريقة سليمة وإنها تخضع للرقابة والمتابعة والمساءلة، وأن أحدى الأهداف التي تسعى اليها الحوكمة هو ضمان إن جهود الإدارة تنصب للحفاظ على المصالح العليا للمجتمع والدولة والعاملين والوصول إلى أعلى درجات الكفاءة في العمل.

على الرّغم من الاختلاف القائم بين المتخصصين في ما يتعلّق بمفهوم الاقتصاد الريعي وطرق رصدِه وقياسِه، ومدى تأثيره في النمو الاقتصادي، فإنه يظلّ من أبرز أعراض الخلل التي تُصيب مؤسّسات الدولة وتعويق عملية الحكم الرشيد. فلا غروَ إذن أن نجد الدول المعتبرة من دول ذات الاقتصاد الريعي في مقدمة التقارير والمؤشرات الدولية دائمًا من حيث ارتفاع نسبة الفساد، ما جعل قضية الفساد المالي والاقتصادي فيها معضلة هيكلية تعوق جهد الإصلاح، ومجالًا للمزايدة السياسية يُستخدم أحيانًا سلاحًا في تصفية الحسابات مع الأطراف غير المرغوب فيها. تُحاول هذه الورقة تتبُّع قضايا الاقتصاد الريعي، وكذلك الوقوف على أبرز محاور النقاش المتعلقة بعملية الحكم الرشيد، وتسعى إلى طرح السؤال بخصوص مساهمة هذا النوع من الاقتصاد في تعويق الحوكمة واصلاح مؤسسات الدولة!.

فيفترض الباحث ان كون النظام الاقتصادي لدول المنطقة ومنها العراق من الاقتصاديات الريعية من أكبر عوائق توفر شروط وتقدم عملية الحكم الرشيد فيها ومن ثم مساهمتها مع عوامل اخرى في تأخيرو تطوير مؤسساتها المتنوعة، والغاية من البحث أن يكون حافزا لتنويع الاقتصاد وتجنب الريعية في اقتصاد الدولة ودليلا لتحقيق الحكم الرشيد وتنمية برنامج الإصلاح المؤسسي.

يتألف البحث من ثلاثة مباحث، فيكون المبحث الاول مخصصا للتعرف بالاقتصاد الريعي وبيان طبيعته. والمبحث الثاني يتناول بحث مفهوم الحوكمة وعناصرها ومحدداتها. والمبحث الثالث يشرع في بحث علاقة الاقتصاد الريعي مع الحوكمة وكيفية تسخير تجنبها لتثبيت عملية الحكم الرشيد فالغاية منه هي تحقيق المصالح العليا للمجتمع وتطوير مؤسسات الدولة.

وأخيرا اختتم الباحث البحث بأهم ما توصل إليها من نتائج وتوصيات.

* قدم هذا البحث في المؤتمر العلمي الدولي الثالث– المشترك لجامعة التنمية البشرية/نيسان ٢٠١٦

المبحث الأول: الاقتصاد الريعي وطبيعته

المطلب الاول: مفهوم الاقتصاد الريعي

فالريع لغة، تعني النماء والزيادة ويقال أرض مريعة أي مخصبة وريعان كل شيء أوله ومنه ريعان الشباب، والريع (بالكسر) المرتفع من الارض وقيل الجبل، ومنه قوله تعالى: أتبنون بكل ريع آية تعبثون[١].

أما معناه في اصطلاح علماء الاقتصاد فهو اعتماد الدولة على مصدر واحد للريع (الدخل) وهذا المصدر غالباً ما يكون مصدراً طبيعياً ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية كمياه الأمطار والنفط والغاز والمعادن، بحيث تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية امتلاكه ومشروعية توزيعه ومشروعيه بيعه[٢].

يؤثر الاقتصاد الريعي على بنيان الدولة التي تعتمد عليه كمصدر أساس في دخلها القومي، كما أن له آثار على سلوك المواطن نتيجة اعتماده على ما تنفقه الدولة من أموال مصدرها الريع، يرى الاقتصاديون الاقتصاد الريعي نظاماً اقتصادياً استثنائياً لا يدوم طويلاً وهو يمثل حالة من حالات التسيد والتملك بين شعب ورعية وحكومات تمتلك الريع ومن ثم تمتلك الرعية، ويرى آخرون أن هذا النوع من الاقتصاد هو مصدر تخلف وبطء التنمية للدول التي تعتمد عليه[٣].

يعتبر آدم سميث في كتابه (ثروة الأمم) أول من استعمل هذا المصطلح باعتباره شكلاً من أشكال المردود المالي، ولكن أول من استعمله كنمط اقتصادي هو كارل ماركس في كتابه (رأس المال) حيث قال: في الاقتصاد الريعي تقوى علاقات القرابة والعصبية أما في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية فتسيطر علاقات الإنتاج[٤].

أما العالم الاقتصادي الإيراني حسين مهدوي هو أول من صاغ المفهوم الحديث للريع في السبعينات من القرن المنصرم، حيث عرَّف الدولة الريعية بأنها الدولة (التي تحصل، وبشكل منظم، على كميات معتبرة من الريع الخارجي التي تُدفع من قِبل أشخاص أجانب، أو هيئات أو حكومات أجنبية، لمصلحة أفراد أو هيئات أو حكومة الدولة

---

(١) الامام الراغب الاصفهاني، المفردات في غريب القرآن، دفتر نشر كتاب، قم، ١٩٨٧م، ص٢٣١.

(٢) حاجي يوسفي، اميرمحمد، دولت رانتير يك بررسي مفهومي، اطلاعات سياسي اقتصادي، شمارەى ١٢٥و ١٢٦، ص١٥٣.
(حاجي يوسفي، أمير محمد، الدولة الريعية تحقيق مفهومي الاطلاعات السياسية الاقتصادية، طهران، العدد (١٢٥-١٢٦)، ص١٥٣.

(٣) ينظر: مايكل روس هل يعيق النفط الديموقراطية، النفط والاستبداد (الاقتصاد الريعي للدولة الريعية)، مجموعة باحثين، تحرير حسين بن حمزة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد-أربيل-بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧ م، ص١٥١.

(4) Hazem Bablawi,The Rientier states in the Arab World, Hazem Bablawi,and Giacomo Luciani,eds,The Rentier state (New York; Croom Helm,1987)p,51.

المعنية)[١]، ومن ثم فإن الدولة الريعية حسب رأي هذا الكاتب الإيراني (الدولة التي تحصل على جزء جوهري من إيرادها من مصادر خارجية على شكل ريع)[٢]. الا أن تحديد المصادر الريعية مسألة تقديرية لم تتفق الآراء بشأنها، إلا أنه من المتفق عليه أن غلبة العناصر الريعية الخارجية هي المحدد في اعتبار الدولة ريعية أم لا؟ كما أن ظاهرة الريع عامة ليست قصراً على اقتصاد بعينه ففي كل اقتصاد توجد عناصر ريعية تختلف في كثافتها من بلد لآخر، وأنه وفي الدولة الريعية ثمة صفة مهمة ومنها تعتبر الاقتصاد ريعيا، عندما يؤول الريع أو نسبة كبيرة منه إلى فئة صغيرة و محددة من أفراد الشعب تتمثل بالطبقة الحاكمة، ومن ثم يتم توزيع أو استخدام هذه الثروة الريعية على غالبية السكان.[٣]

كما أن إطلاق صفة الدولة الريعية ليس بالضرورة أن تكون ملازمة للدولة في كل الفترات وانما في ضوء مقدار ما تسهم به العوائد الريعية الخارجية في الناتج االمحلي الاجمالي، ومن ثم قد تتحول الدولة من غير ريعية الي شبه ريعية والى دولة ريعية أو العكس نتيجة الوضع الاقتصادي والسياسي الذي يحكم اقتصاد تلك الدولة كما هو الحال في الاقتصاد الدولة العراقية وسنبحث عنه لاحقا.كما أن الدولة الريعية ليس بالضرورة أن تكون مرتبطة بالنفط، ويضرب مثالا في ذلك بأسبانيا التي ظلت طوال القرن السادس عشر دولة ريعية اعتمدت في معاشها على ما كانت تحصل عليه من ذهب وفضة مستعمراتها في امريكا الجنوبية[٤]، ايضا بلد كالاردن تعتبر دولة ريعية تتلقي الجزء الأكبر من دخلها من خلال المنح والمعونات العربية والغربية، والأمر كذلك بالنسبة لاسرائيل ومصرالي حد كبير[٥]. إن الريع قد يأتي من احتكار طرق المواصلات، كما في الريع من قناة السويس (قناة من صُنع البشر)، أو في الريع من تأجير بعض الدول لموانئها لدول لا تطل على البحر، أو من تأجير القواعد العسكرية، كما قد ينتج الريع من احتكار مختلف الأسواق[٦]. الأسواق[٦].

(١) شكاري، عبدالقيوم، نظريه‌ی دولت تحصيلدار وانقلاب اسلامي، تهران، مركز اسناد انقلاب اسلامي، ١٣٧٩، ضاثاول، ص٣٢. (عبدالقيوم شكاري، نظرية الدولة الريعية واثورة الاسلامية في إيران، مركز وثائق الثورة الإسلامية، طهران١٣٧٩ الشمسية، الطبعة الأولى، ص٣٢) (المرجع اللغة الفارسية).

(٢) مايكل روس، مصدر سابق، ص١٥٢.

(٣) المصدر نفسه،ص١٥٤.

(٤) طبري، ناصر يداله زادة، أثر أفزايش قييمت نفت بر ساختار اقتصاد ايران، ثايان نامة براي دريافت درجة كارشناسي ارشد، دانشطاه علامة طباطبائي، دانشكدة علوم اقتصادى، شمارة ثايان نامه:٣٦، سال تحصيل، ١٣٧١-١٣٧٢هـ ش، ص يك.

(٥) مايكل روس، الاقتصاد السياسي للعنة الموارد نقد وتحليل الادبيات النفطيةفي النفط والاستبداد، مصدر سابق، ص٨٤.

(٦) المصدر نفسه، ص١٠٠.

المطلب الثاني: أقسام الاقتصاد الريعي

ينقسم الاقتصاد الريعي الى نوعين وهما،

ا-الريع الخارجي.

ب- الريع الداخلي.

أولا : الريع الداخلي:

إن وجود الريع الداخلي يستند إلى قطاعات إنتاجية داخلية أو محلية تشارك العناصر الريعية، يفترض في الوقت نفسه وجود عناصر إنتاجية بل إن وجود الريع نفسه لا يتصور دون هذا النشاط الإنتاجي فالريع الداخلي ما هو إلا نوع من المدفوعات التحويلية من القطاعات الإنتاجية لفئات أو عناصر تتمتع ببعض المزايا الخاصة، لذلك فإن إطلاق وصف الاقتصاد الريعي على مثل هذه الأوضاع سيكون وصفاً جزئياً للاقتصاد بمجموعة يشير إلى الفئات دون الأغلبية [١].

ثانيا: الريع الخارجي:

أما في حالة الريع الخارجي فإن التحويلات تأتي من الاقتصاد الخارجي دون أن يفترض وجود قطاعات إنتاجية محلية مهمة ولهذا يستخدم اصطلاح الاقتصاد الريعي بشكل أساسي للأحوال التي يلعب فيها الريع الخارجي دوراً سياسياً في الحياة الاقتصادية، ويقصد العلماء هذا النوع عندما يصفون دولة واقتصادها بأنها دولةواقتصاد ريعيين[٢]:

وحتى تعتبر الدولة ريعية يجب أن يكون من يدفع الريع أجنبيا، لأنه لو لم يكن أجنبيا لما أثر على مجمل الدخل في الدولة، فبما أن الريع ليس حصيلة إنتاج معين، فهو بالضرورة حصيلة إعادة توزيع للثروة من دافع الريع إلى محصله، وبالتالي لو كان الريع مقتصراً على معاملات داخل الدولة، لما أنتج دخلا جديدا على مستوى المجتمع. لذلك يجب أن يكون الريع مدفوعا من الخارج، ليؤثر على دخل الدولة كتحويل من خارج الدولة لداخلها[٣]، فالاقتصاد الريعي بكلا نوعيه الداخلي والخارجي يعرف بالنوع المثالي لاقتصاد التداول تميزاً له عن اقتصاد الإنتاج: فالأفراد والجماعات وحتى الدولة يتنافسون من أجل السيطرة على الريع وبهذا يكون أكثر النشاط الاقتصادي إنما يعتبر وسيلة لضمان تداول الدخل ولا يعد مسلكاً متجهاً وجهه إنتاجية. ولهذا ذهب بعض المفكرين الاقتصاديين أن الاقتصاد الحديث بدأ عندما تحول اقتصاد الدولة من اقتصاد تداولي الى اقتصاد انتاجي يعتمد على الانتاج و توزيع العمل[٤].

---

(١) المصدر نفسه، ص١٥٩.

(٢) مايكل روس هل يعيق النفط الديموقراطية، مصدرسابق، ص١٥٢.

(٣) المصدر نفسه، ص١٥٢.

(٤) المصدر نفسه، ص١٥٦.

أن هيمنة الدولة على مدخول الريع، الذي مصدره بالأساس خارجي، تعني أن الدولة ليست معتمدة كثيراً في دخلها على الشعب، بمعنى أن من يوفر معظم الموارد المالية التي تسمح للدولة بالاستمرار فئتان: منتجو مادة الريع (في الداخل)، ومشتروه (الدول الأجنبية)، وغيرهما ليس أساسيا لتوفير معظم موارد الدولة المالية[١]. ما يعني أن للدولة حرية أكبر في التعامل مع معظم فئات المجتمع، حيث إنها ليست مرتهنة لهم، على الأقل ليس كمصدر أساسي للدخل، فتستخدم أقلية من السكان في توليد الريع في حين لا تشترك الأكثرية الا في توزيعه أو استغلاله، إن اقتصاداً ريعياً يولد في أكبر احتمال دولة ريعية، فتكون الدولة الريعية حالة خاصة من الاقتصاد الريعي وهي الحالة التي يؤول فيها الريع الخارجي أو نسبة عالية منه إلى فئة صغيرة أو محددة تعيد توزيع أو استخدام هذه الثروة الريعية على الغالبين من السكان.

يرى بأن الاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد المدعوم جوهرياً بالإنفاق من دولة ريعية إذ تصبح الدولة وسيطاً بين القطاع الذي يولد الريع وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى فالدولة تتسلم العائدات الريعية ومن ثم يجري تخصيصها إلى فروع النشاط الاقتصادي الأخرى من خلال برامج الأنفاق العام، فهي حلقة الوصل بين الاقتصادات الخارجية والاقتصاد المحلي عبر سيطرتها على المدخول من الريع[٢]. بل أن مفهوم الدولة الريعية ذاته يشكّل حلقة الوصل بين تعريف الاقتصاد الريعي وتبعاته على الدولة والمجتمع، فإن لمن يسيطر على الدولة حرية كبيرة نسبياً في صرف الريع، فيمكن لأصحاب السلطة مثلاً صرف الريع على الأجهزة الأمنية، لضمان استمرارية النظام، أو يمكن صرفه لرشوة الشعب كلما ضاق ذرعا بالنظام، أو يمكن صرفه ببساطة على مصالح الفئات الحاكمة، كما يمكن طبعا صرفه في التنمية وتحسين مستوى معيشة السكان، عبر توزيع عادل للريع. وهنا يتضح أن محاولة السيطرة على الدولة لا تكون بدافع السيطرة على السلطة والأجهزة الأمنية فقط، كما في الدول غير الريعية، بل إن الدول الريعية تمثل منطقة صراع أيضا، لكونها تمثل المصدر الأساسي للسيطرة على ثروة المجتمع مباشرة عبر التحكم بالريع.

يمكن الحكم على كون الدولة ريعية، وذلك بعد أن ميَز العلماء في تعريفاتهم بعد تعريف المهدوي الاساس بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية، عندما تكون مساهمة الريع الخارجي في ناتجها المحلي الإجمالي يمثل نسبة كبيرة، حدد بعض الباحثين تلك المساهمة ب ٤٠%، إذ أن مادة الريع لا يمكن أن يكون النوع الوحيد من الدخل ولكنه يجب أن يكون النوع الأكبر.[٣]

(١) المصدر نفسه،ص١٥٢.

(٢) المصدر نفسه،ص١٩٨.

(٣) حازم الببلاوي، الدولة الريعية في الوطن العربي، في :الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩، ص ٢٧٩-٢٨٠.

المبحث الثاني: مفهوم الحوكمة وعناصرها ومحدداتها

المطلب الاول: مفهوم الحوكمة

اولا: تعريف مفهوم الحوكمة

في نهايات تسعينيات القرن المنصرم، أعيد تعريف أسلوب الحكم، وأضحت الحوكمة عملية ومنهج وليست فقط مؤسسة، وهى بذلك تشمل التقاليد والمؤسسات والعمليات التي تحدد كيفية إعمال القوة وكيف يمارس المواطنون حقوقهم ويعبرون عن تفضيلاتهم وكيف تتم صناعة القرارات المتعلقة بالقضايا ذات الاهتمام العام وماهية الحوافز المقدمة للأفرا، وعلى الرغم من أن وظائف الحكومة من حيث العمل على إشباع الرغبات العامة وخدمة المواطنين وتوزيع الدخل من خلال استخدام الموارد العامة لا تختلف باختلاف نوعية النظام السياسي، إلا أنها في سياق الحكم الجيد تتبع نظاما أكثر عدالة في توزيع مخرجات الحياة الاقتصادية ولهذا تعتبر الحوكمة تكملة للديموقراطية التي تعتبر حكما للشعب من قبل الشعب، وان كان حال الشعب سيئا ولهذا لا يدل مصطلح الحوكمة الى وصف نظام الحكم الموجود وكشفها، بل معيارا لتحويلها الى وضع احسن، فهي ليست حقيقة حقيقية موضوعية، بل حقيقة اعتبارية انشائية، فما هي الحوكمة؟

مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح CORPORATE GOVERNANCE، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي اتفق عليها، فهي: " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة ". ذهب بعض الباحثين الى الحوكمة نظام يتم بموجبه إخضاع نشاط المؤسسات إلى مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة وضبط العلاقات بين الإطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، عرفتها الأوساط العلمية على انه الحكم الرشيد الذي يتم تطبيقه عبر حزمة من القوانين والقواعد التي تؤدي إلى الشفافية وتطبيق القانون. [١]

ان تعدد التعريفات المقدمة لهذا المصطلح يدل عن وجهة النظر التي يتبناها كل مقدم لهذا التعريف.

فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها. [٢]

---

(١) نرمين أبو العطا: حوكمة الشركات سبيل التقدم، على الموقع http://www.cipe-arabia.org/files/html/art0811.htm

(2)Alamgir, M. *Corporate Governance: A Risk Perspective,* paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8(2007).

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين.(١)

يشير الحكم الجيد" كمنظومة "إلى الدولة الديمقراطية التعددية سياسيا–الليبرالية اقتصاديا، والتي يتوافر فيها جهاز تشريعي منتخب، وممثل ديمقراطيا، يتسم بالشفافية في سياق يحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد وتتوازن فيه سلطات الحكومة الثلاث وذلك بهدف تهيئة السياق الملائم والجاذب للتطور الاقتصادي، وهو ما تم التوافق عليه في البنك الدولي وغيره من المنظمات المانحة الدولية. (٢)

وهناك من يعرفها بأنها: " مجموع "قواعد اللعبة" التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين ". (٣) وبمعنى أخر، فإن الحوكمة تعني النظام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسئولية.

الا ان الباحث ان هناك تعريفا ضيقا وتعريفا واسعا للمصطلح وان التعريفات المذكورة تدخل ضمن المعنى الضيق للمصطلح.

غير ان هناك تعاريف للحوكمة بمعناها الواسع يعتبرها الباحث الاهم بالنسبة لبيان مضمون وقيام الحكم الرشيد منها تعريف لجنة الحاكمية الإجمالية " ١٩٩٥ " فيعتبر هذا التعريف أكثر عمومية حيث ينص على أن :الحاكمية هي مجموعة الطرق المتعددة لتسيير الأعمال المشتركة من طرف الأفراد والمؤسسات (٤) العمومية والخاصة فيمكننا تعريف الحكم الرشيدب (الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر ادارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وبرضاهم وعبر مشاركتهم). (٥)

ثانيا: مكونات الحكم الرشيد

من التعريفات السابقة، يمكننا القول إن الحوكمة الرشيدة هي عملية تكاملية لإدارة شؤون الدولة .ويشترك في هذه العملية الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من منظمات وأفراد، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف المهام لكل جهة .

---

(1) Ibid,p10-12.

(2)Guhan, S. "World Bank on Governance: A Critique. Economic and Political Weekly Jan.1998;

(٣) البنك الأهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات. النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد السادس والخمسون، ٢٠٠٣.

(٤) الحكم الراشد في المؤسسات– الشفافية والمؤسسات–،نظرة على أعمال الملتقى الدولي جريدة الشعب الجزائرية، ٦/١٢/ ٢٠٠٧.

(٥) حسن كريم :مفهوم الحكم الصالح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الأول، ٢٠٠٤، ص ٩.

فكما أن كل الجهات تشارك في رسم سياسات الدولة وإدارة شؤونها والرقابة والمحاسبة في ظل الحوكمة الرشيدة، فإن للحكومة دورا إضافيا يتمثل بأداء دور مهم في التنسيق بين مختلف الجهات، بالإضافة إلى دورها التنفيذي في تنفيذ الأحكام القضائية وما شابه لذلك، فإن الحوكمة الرشيدة تساهم في فعالية البرامج المقدمة إلى الناس عن طريق مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات، فضلا عن الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في الرقابة والمساءلة .ويساهم تطبيق عناصر الحوكمة الرشيدة أيضا في حماية حقوق الإنسان، ودعم مشاركة الأقليات في إدارة شؤون الدولة. الهدف هو تحفيز طاقات الأفراد فلا يشمل الحكم الراشد المؤسسات فقط بل يتعدى ليتضمن الدولة، من خلال إدراج القطاع الخاص والمجتمع المدني [١].

هذه العناصر الثلاث التي تتكون منها الحوكمة :فالدولة تخلق بيئة سياسية وقانونية مقبولة، كما أن القطاع الخاص يؤدي إلى خلق مناصب شغل، أما المجتمع المدني فإنه يسهل تقاطع الفعل السياسي والاجتماعي عبر تعبئة الجماعات حتى تقوم بالمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعيةد مهمة لضمان ديمومة التنمية البشرية، علما أن لكل واحد منها نقاط ضعفه ونقاط قوته، وهناك هدف أسمى لتدعيم الحاكمية الجيدة يتطلب ترقية التقاطع البنائي بين العناصر الثلاث والمشكلة عبر ثلاث دوائر :انظر الرسم التوضيحي التالي:

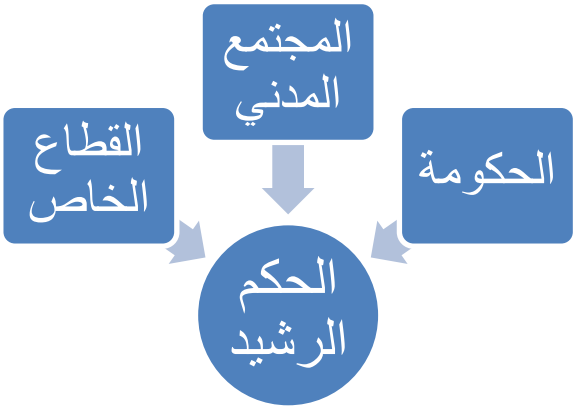

١-الدولة: للدولة ثلاث وظائف أساسية تتمثل في الوظائف الدنيا، مثل توفير السلع والخدمات العمومية والدفاع والصحة وحقوق الملكية والتسيير الاقتصادي الكل.كما أن لها وظائفا وسيطة، في إطار ضمان الفعاليات وتنظيم الاحتكارات وتصحيح وتفعيل نقائص تطوير الإعلام، وكذا الضمان الاجتماعي، كما أن لها وظائفا فعالة تتمثل في تنشيط الأنشطة الخاصة، عبر تشجيع الأسواق وتجميع المبادرات، إضافة إلى إعادة توزيع الأصول، وقد أعطيت لمفهوم الحاكمية الجيدة هذا القبول المتغير للدور النسبي للدولة[٢] .

(1) Axtmann, Roland. "The State of the State: The Model of the Modern State and Its Contemporary Transformation". International Political Science Review2004; p (269-70).

(٢) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، جانفي ١٩٩٧، ص٣٤ .

٢-المجتمع المدني: في المجتمع الحديث لا يكون الحديث عن العلاقة المباشرة بين المواطنين والحكومة، وتغيرت العلاقة الى علاقة غير مباشرة تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني، وتكون بقاء هذه المنظمات واستمراريتها، باستمرارية ودوام استقلاليتها المالية وتنوع منابع تمويلها وتطوير قابلياتها ومن هنا هي ليست منظمات خيرية بل منظمات تنموية شارك في الحكم الرشيد. وتعتبر حلقة وصل بين المواطن والحكومة وتعتبر بمثابة جماعة ضغط عل الدولة، فهي مؤسسات انسانية ذات شبكات متداخلة لايمكن قهرها تدافع عن الانسان امام جبروت الدولة واستغالات القطاع الخاص.(١)

٣- القطاع الخاص: تتكون القطاع الخاص من خلال المشاريع الخاصة للتصنيع والتجارة والمصارف والاستثمارات، هذا وان كانت الدولة تعتبر صاحبة قدرة هائلة في مجالات التنمية الا انها لييست الوحيدة في هذا المجال، فالقطاع الخاص يمكنه المشاركة فيها ن خلال خلق فرص العمل كا ان العولمة حولت من طرق عملية التصنيع ولهذا تبنت الدول خططا لمشاركة القطاع الخاص وفتح الطريق امامه في ميادين شتى بل خصخصة المؤسسات العامة واصبح للقطاع الخاص دور مهم في الحياة الاقتصادية(٢).

كما انه من الممكن ان يكون للدولة دور مهم في تنمية دور القطاع الخاص وذلك من خلال ما يسمى الخطة الاقتصادية الحكيمة وذلك من خلال:

- ايجاد سوق تنافسية.
- جلب الاستثمارات واستقطابها والمساعدة عل نقل التكنلوجيا والاقتصاد المعرفي.
- تقوية المؤسسات وتعزيزها لخلق فرص العمل.
- تقديم الحوافز.
- تقوية دولة القانون.
- حماية البيئة والموارد الطبيعية.

حصول المعوزين على القروض. (٣)

(١) أنظر: لاري دايموند، دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية، مجلة أوراق ديمقراطية، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، العراق، العدد ٣، جويلية ٢٠٠٥ ص٢٨. (www.iraqdemocracyinfo.org)

(٢) البنك الدولي، العمل النمو وإدارة الحكم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) إطلاق القدرة على الازدهار٢٠٤٣٣، واشنطن، ٢٠٠٣، الكانون الثاني ٢٢، ص٢٧.

(3) Corruption and Good Governance 1996, in Working Papers OECD, Paris, Vol. IV No. 78, 1996.p.132-135

المطلب الثاني: محددات الحوكمة

قام معهد البنك الدولي التابع للبنك الدولي بإشراف دانيال كوفمان وآخرين بوضع ست معايير للحكم الراشد تأخذ بعين الاعتبار الجانب السياسي، الاقتصادي والمؤسساتي[1]:

أ.الصوت والمساءلة :يقيس هذا المعيار مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام.

ب.الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب: يقيس هذا المعيار احتمال زعزعة استقرارالحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.

ج.فعالية الحكومة: يقيس هذا المعيار نوعية الخدمات العامة، وقدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاله عن الضغوط السياسية، ونوعية إعداد السياسات.

د.نوعية التنظيم: قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك ..ويكون ذلك بتوفير بيئة مناسبة للأعمال والقضاء على أهم القيود الرئيسة التي تواجه الشركات.

هـ.سيادة القانون: يقيس هذا المكون مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في لتمع والتقيد بابما في ذلك نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم وكذلك احتمال وقوع جرائم وأعمال عنف[2].

و.مكافة الفساد: يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أعمال الفساد صغيرها وكبيرها، وكذلك "استحواذ "النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة[3].

المبحث الثالث: علاقة الاقتصاد الريعي بالحوكمة

قمنا بتعريف مفهوم كل من الاقتصاد الريعي والحكم الرشيد، واظهار صعوبة تعريف المفهومين، ومحاولة تحديد عناصر وخصائص كلا المفهومين، فاننا سنقوم في هذا المبحث ببيان مساهمة الاقتصاد الريعي على الحكم الرشيد وخاصة في مجال التنمية وهذا يتطلب منا بيان معوقات الحكم الرشيد(المطلب الاول)، وكذلك تحديد خصائص

(١) د. الأخضر عزي، د.غالم جلطي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد-إسقاط على التجربة الجزائرية، مكتبة منظمة الشفافية الكويتية، الكويت، ٢٠٠٥، ص ١٧.

(2) D. KAUFMANN. A. KRAAY and M. MASTRUZZI; Governance Matters VII; Governance Indicators for1996 – 2007; word bank; 2008; p 07. (Visit: www.govindicators.org).

(٣) باسم الزيدي، الاصلاح :جذوره معانيه واستخداماته- الحالة الفلسطينية انموذجا-جامعة بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠٠٥، ص١٣.

الاقتصاد الريعي التي يؤثر من خلالها عل الحكم الرشيد.وكشف طريق لتوفير مقومات الحكم الرشيد وذلك من خلال التنحي عن الاقتصاد الريعي وتبني الاقتصاد المتنوع المنتج (المطلب الثاني).

المطلب الاول: معوقات الحكم الرشيد

يرى الباحث ان الحكم الرشيد تتكون عندما تنعدم عوائق محدداته ولهذا عندما نبحث في عوائق الحكم الرشيد نعني بها عوائق محددا الحكم الرشيد ويعتبر الاقتصاد الريعي احدى تلك العوائق، ومن ثم نبحث عن بعض عوائق المحددات:

اولا: الادارة العامة غير الفعالة

فعالية الادارة تعني أن المؤسسات والعمليات تؤدي لإشباع رغبات المجتمع بينما يتم استخدام الموارد المتاحة لأقصى صورة ممكنة، فاذا كانت الديموقراطية هي حكم االشعب من قبل الشعب، واختيار الحكام منة قبل افراد المجتمع في انتخابات نزيهة، فان هذا الحكم هو مرة المجتمع، فان كان المجتمع نزيها فتكون السلطة كذلك، وان كان المجتمع مصابا بأمراض بنيوية فيكون الحكم كذلك، وهذا يعني انه لاتوجد سلطة منتخبة من نوع واحد من ناحية الفعالية والادارة العامة الجيدة وانما تكون بقدر فعالية ونشاط ووعي المجتمع.

وتبرز المشكلة حينما يكون المجتمع غير لا يكون على درجة من الفعالية بحيث يلزم الادارة بتفعيل نفسها، فالادارة في هذا النوع من المجتمعات مقودا غير قائد، فالادارة غير فعالة تعتبر احدى معوقات الحكم الرشيد، بل يذهب بعض الباحثين الى ان الحكمة في الحكم الرشيد هو لتكميل نقائص الديموقراطية، حيث ان الحكومة لها وظيفتات اساسيتان وهما تحقيق العدالة وتفعيل المؤسسات لتوظيف الطاقات الموجودة في المجتمع، فان كان بعض جوانب العدالة تتحقق في العملية الديموقراطية ومشاركة الافراد، فإن الفعالية لا تتحقق الا من خلال كفائة الادارة العامة واتسامها بالحكم الرشيد، وتحريك المجتمع لتحقيق غاياته، ففعالية الادراة تتجعلها ادارة تقود وليست مقودة[1].

ثانيا: الفساد وعدم الشفافية

ان كان هناك توجهات متنوعة في تعريف الفساد فهناك من يعرفه بأنه خروج على القانون والنظام عدم الالتزام بهما أو استغلال غيابهما من اجل تحقيق مصالح سياسية أواقتصادية أو اجتماعية للفرد أو لجماعة معينة، فهو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعاً إلى تحقيق مكاسب خاصة مادية أو معنوية .وهناك اتفاق دولي على

(١) تحسين حمه غريب، (جون راولز فيلسوف العدالة) نظريته في العدالة ونتائج تطبيقها على القانون (القانون الدولي نموذجا)، روشنبير للنشر والتوزيع، سليمانية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص٢٠-٢٨.

تعريف الفساد كما حددته منظمة الشفافية الدولية بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته [1].

فيعتبر الفساد هو أحد عوائق الحكومة الرشيدة ولهذا تتعتبر الشفافية كاحد محددات الاحكومة الرشيدة حيث تقوم على التدفق الحر للمعلومات الدقيقة وفي مواقيتها، وتشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة .فهي تتيح للجمهور المعني في شأن ما أن يجمع معلومات حوله، فتمكنهم من أن يكون لها دور فعال في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم .وتمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسئولين، وتضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجمهور [2]!.

ثالثا:عدم مشاركة المواطنين

أن عملية الحكم الرشيد له الكثير من التأثيرات على سلوك الأفراد فأسلوب المشاركة يؤدي شيئا فشيئا أو يقود إلى مؤسسات أكثر مساواة والتي تحل محل المؤسسات السلمية غير المرنة، حيث أن الأفكار في هذه النقاط وسلوك الأفراد تكون شبه معوقة، كما عولج في دراسات حديثة، حيث اشير إلى أن أسلوب الحكم الرشيد يشجع المسؤولية والحراك الاجتماعي، مما يمكن أن يذهب إلى غاية التأثير على معدل النمو الديمغرافي، وبالتالي السكان من حيث تأهيلهم وتدريبهم وغير ذلك.

ولهذا يعتبر عدم مشاركة الافراد والديموقراطية عائقا امام الحكم الرشيد يجب ان يرفع، وبالتالي يحسب كل مسئلة يجعل مشاركة الافراد بالشكل المباشر او غير المباشر(عن طريق المجتمع المدني) عائقا امام الحكم الرشيد.

رابعا: التخطيط المركزي و ضعف القطاع الخاص

في إطار آراء المدرسة الكلاسيكية الحديثة وأفكارها أصبحت قرارات المبدعين والمدراء في القطاع الخاص بمثابة الحجر الأساس في بيئة الأعمال المؤدية إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي. لكن في الواقع العملي نجد ان المؤسسات الحاكمة في المجتمع تؤثر وبشكل كبير جدا على المنافع والتكاليف الخاصة بالأنشطة الاقتصادية. فالقوانين والتعليمات الصحيحة والداعمة للكفاءة والمنافسة تعد من أهم القضايا التي تستطيع أن تؤثر على النتائج الاقتصادية للمجتمعات . ويترجم ذلك على شكل أخذ تراخيص ممارسة الأعمال والموافقات الحكومية، والقوانين التي يتم الاشراف من خلالها

(١) روبرت بيشيل، الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا :إلى انخفاض أم استمرار الأمور على حالها؟، المجلة الإلكترونية : إدارة الحكم أخبار وأفكار، المجلدّ1 ، العدد2 ، البنك الدولي، جانفي ٢٠٠٨، ص٦. من الرابط:
http://www.worldbank.org/mena/governance

(٢) تحسين حمه غريب، مصدر سابق، ص٣٥-٣٩.

على انشطة القطاع الخاص مثل قانون العمل، القيود التجارية، الضرائب المرتفعة، كل ذلك يؤدي الى رفع التكاليف الأولية لأي مشروع استثماري وكلما ارتفعت هذه التكاليف كلما ادت إلى ابتعاد المبدعين في قطاع الأعمال الخاص عن المشاركة في المشاريع الاستثمارية.

ومن ثم _كما نبحث عنه في المطلب التالي_ إذا ان احدى خصائص الاقتصاد الريعي هو تعويق مشاركة القطاع الخاص في التنمية وذلك لتجمع الثروة في يد الفئة الحاكمة وصعوبة توظيفها في الاستثمار. (١)

المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الريعي المساهمة في تعويق الحكم الرشيد

بعد توسع تعريف الاقتصاد من قبل الباحثين بعد السبعينات من القرن السابق وظهور الخلافات بين الباحثين حول تعريف الاقتصاد الريعي وتبعاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يمكننا تحديد بعض الخصائص لهذا النوع من الاقتصاد:

في اقتصاد تكون الطبقة السياسية الحاكمة غالبا من عائلة واحدة تمتد افقيا وان العلاقات الاجتماعية تعتمد على القرابة التي تفرض نفسها في اختيار كبار موظفي الدولة ومساعديهم(٢) تظهر الخصائص التالية:

اولا: أن ثروة النفط تؤدي الى انعدام الكفاءة وتزيد في مركزة السلطة، وتنشئ رأسمالية أتباع العائلة الحاكمة أو حزب السلطة، فتصبح الدولة بشكلها الاداري هي دولة مركزية تميل الى البيروقراطية وتتقاطع مع الديمقراطية بسبب من أن القوى الاجتماعية المسيطرة على القرار الاقتصادي والسياسي هي قوى متخلفة، وقد تعتمد (في بعض الدول) شكلا مائعا من اشكال ما يسمى بالديمقراطية ذات المواصفات الخاصة (٣).

ثانيا: بسبب ارتفاع معدلات الصرف على السلع الكمالية وانتشار ثقافة انتهاز الفرص والبحث عن الربح السريع والتفاخر الاجتماعي فان الاقتصاد يتجه نحو قطاعي العقارات والخدمات، وازدراء الكسب المبني على العمل المنتج، ومثل هذه المواصفات تشجع على انتشار الفساد بكل صوره في بنية المجتمع الريعي وبسبب الاستقلال المالي للحكومة يغيب كل من عنصري (الرقابة) والعدالة الاجتماية وهما عنصران مهمان من عناصر الدول الديموقراطية، فإن هذا الاستقلال المالي تهدي الحكومة استقلالا اجتماعيا، لأنها لم تحصل على مواردها عن طريق فرض الضرائب حتى

(١) تحسين حمةسعيد، نظرية آمارتياسن في العدالة ونتائج تطبيقها على التشريعات المالية العراقية، جامعة المنصورة كلية الحقوق، ٢٠١٤م، رسالة ماجستير غير منشورة، ص١٦٠.

(٢) ينظر: تيري لين كارل، مخاطر الدولة النفطية، مصدر سابق، ص٧١.

(٣) المصدر نفسه، ص١٩٠.

تحتسب لمن أداها الف حساب. ومن هنا تكون الدولة الريعية دولة مستبدة أو شبه مستبدة، ومن ثم تتحقق مدلول مفهوم لعنة الموارد في الااقتصاديات الريعية. (١)

كما أن ريع النفط الذي يتدفق على الدولة تضعف كل من القطاع الخاص والطبقة الوسط وهما ركيزتان من ركائز الديموقراطية والحرية الاقتصادية. (٢)

كما يوجد هناك صعوبة احداث إصلاحات سياسية لأنه يتطلب تغييراً جذرياً في شكل الحكم وهذا ما لا تسمح به القيادة المسيطرة والتي تحتكر الاستيلاء على الريع وتتحكم بتوزيعه وبالتالي تبني سلطتها السياسية، والملاحظ أن الدول التي تعتمد على الاقتصاد الريعية بالمطلق دول تابعة يدور في فلك تلك الدول الكبرى لضمان حماية خارجية لبقائها في السلطة من إيه توجهات عملية لتغيير نظام الحكم وتغيير التركيبة الاجتماعية![٣].

ثالثا: تصبح الدولة صاحبة القدرة المطلقة ولا تلتفت الى مايريده الشعب، فتجعل من الثروة التي تحصل عليها وسيلة وأداة القمع لتصفية المعارضة، شراء السلاح وتقوية الجيش والأجهزة القمعية والسجون، مدعمة بالقضاء التابع للسلطة وبتدعيم من وسائل الأعلام المدلل يفعلون كل شيئ في سبيل بقاء من يطعمهم [٤].

رابعا: ما يسمى (تشكيل فئات اجتماعية) Group Formation، [٥] والمقصود أن الدول الريعية تمنع شرائح اجتماعية مستقلة، فإيرادات النفط تمنح الحكومات أموالا كافية تستطيع أن تمنع بها تشكيل فئات مستقلة ومطالبة بالحقوق السياسية، إن الموطنين العاديين يعيشون في ظل الخوف وسيصوتون للحكومة بداعي تجنب الأذى. أما المواطنون المبدعون فإنهم يهجرون البلاد إن استطاعوا، ولا تهم الحكومة حرمان الأمة من أثمن مواردها وهو الرأسمال البشري، كما أنه وبما أن الربح الخارجي مضمون فإن الحكومة لا تتعب نفسها في تطوير الطاقات والبحث العلمي[٦].

خامسا: أن أضرار الاقتصاد الريعي لا تقتصر على حدود الدولة الريعية بل تعبر حدودها الى الجماعات والدول والمنظمات الخارجية، فربما اشترت الإرهابيين لزعزعة الوضاع فيالبلاد الأخرى، أو التدخل لمساندة القوى المناوئة

---

(١) الهيتي، مجيد، ثروة العراق النفطية من أداة للدكتاتورية الى قاعدة محتملة للديموقراطية، النفط والاستبداد (الاقتصاد الريعي للدولة الريعية)، مجموعة باحثين، تحرير حسين بن حمزة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد-أربيل- بيروت، الطبعة الاولى، ص٣٢٦.

(٢) جوردون جونسون،لعنة النفط الاقتصاد السياسي للاستبداد،المصدر نفسه،٣٥٨.

(٣) المصدر نفسه،ص٣٥٩.

(٤) المصدر نفسه،ص٣٦٠.

(٥) مايكل روس هل يعيق النفط الديموقراطية،مصدرسابق،ص١٥٢

(٦) المصدر نفسه،ص١٩٢.

للديموقراطية أو نصرة القواة المنشقة في بلاد أخرى، أو التأثير في تصويت المنظمات الدولية بسبب شراء الأصوات، حتى القيام بمحاولة إفساد ممثلي المنظمات الدولية، والأدلة موجودة لكل ما ذكرنا! [١].

سادسا: كما أن هناك أيضا تبعات اقتصادية لوجود اقتصاد ودولة ريعيين، منها أن الاعتماد على وارادات ريعية آحادية تضعف التنوع الاقتصادي نظرا لأن المستثمرين يركزون على القطاعات المرتبطة بالريع، وتتزايد تبعيتها لأسعار مادة الريع عالميا وهي أسعار غير مستقرة ومتقلبة. ومنها الميل باتجاه القطاعات الاستهلاكية والاستيراد أكثر من القطاعات الصناعية والزراعية وحتى المعرفية، والسبب هو أن الريع يوفر مصدراً ميسراً إلى حد ما للدخل مقارنة مع تلك القطاعات، وبالتالي لا يبدو التركيز على تطويرها خياراً عاديا للدولة، طالما أن مصدر الريع متوفر وكاف، وطالما لم يتم استثمار مدخول الريع، فإنه بالضرورة سيذهب إما إلى الادخار أو الاستهلاك، وما يتم ادخاره سيكون مآله الاستهلاك. ومنها أن عائدات الريع تخنق المبادرة الفردية، فإن الفجوة بين مداخيل الأفراد تتسع، فتزداد ثروة الأغنياء باستمرار، وتتحول المعوزون أذلاء صاغرين لما تمليه الحكومة، فتكون مسألة العدالة التوزيعية غير متحققة، فكيف بنظريات العدالة التي تتضمن تحقيق القابليات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية[٢].

ومنها أن الطلب على عملة الدولة الريعية يميل الى الازدياد، فترتفع قيمتها أكثر من اللازم، وينتج عن هذا أمران:

من جهة تصبح السلع الأجنبية رخيصة الثمن، من جهة ثانية يفقد السلع الوطنية قدرتهم التنافسية في الأسواق العالمية، وحتى في الأسواق الوطنية وهو يتعلق بظاهرة اقتصادية تسمى المرض الهولندي (Dutch Disease) نسبة لاكتشافها تاريخيا في هولندا، وهي تشير إلى السلبية الناتجة عن ارتفاع الطلب على عملة دولة ما، ما يؤدي لارتفاع سعرها، وبالتالي غلاء صادراتها، فإن اقتصاد الدول الريعية مصيب بداء التضخم وغلاء السعر.

وتكون شرح ذلك بلغة الاقتصاد كما يلي، والمسألة مبنية على نموذج ذو قسمين، مع افتراض الاشتغال الكامل، فإن الاقتصاد يتنتج نوعين من السلع :

أ-السلع القابلة للتداول تجاريا (Tradeable)، أي السلع التي يمكن أن تصدر وتستورد وتحدد أسعارها في الأسواق الدولية.

ب- والسلع غير قابلة للتداول (Nonetradeable) سواء كان بكثرة التكلفة الانتاجية أوبسبب صعوبة النقل أو بسبب المحدودية الاستيرادية التي تمنع التجارة الدولية بالسلعة ، فإنها قابلة للتداول داخل الدولة فقط![٣].

(١) طبري، ناصر يداله زادة، مصدر سابق، من المقدمة ص ضهار.

(٢) المصدرنفسه، ص سه.

(٣) طبري، ناصر يداله زادة، مصدر سابق، من المقدمة ص ثنج (٥).

فإنه وبسبب الارتفاع السريع والمفاجئ لقيمة النفط يرتفع الدخول وبافتراض جذب تلك الدخول عن طريق السياسات المالية والنقدية، فيزيد الطلب على عملة البلد ويزيد قيمتها، فمع افتراض كون كلا نوعي السلع طبيعيا ($\eta_{T,N} > 0$) ، فالطلب يزيد عليها، ومن الطبيعي أن زياة القيم تتعلق بحركة منحنى العرض، فإن عرض السلع غير القابلة للتداول يكون ثابتا، أم عرض السلع القابلة للتداول فتزيد عن طريق الاستيراد، وبناءا على ذلك فتزيد قيم السلع غير قابلة للتداول، فاذا كان االاسعار الواقعية للسلع غير قابلة للتداول بالنسبة للاسعار الواقعية للسلع القابلة للتداول كما يلي ($RER = \frac{PN}{PT}$) فيكون النتيجة ازدياد اسعار السلع غير القابلة للتداول[1].

بسبب نزول اسعار السلع القابلة للتداول يزيد استيرادها،وتقل حركة تصديرها، فتخل التعادل التجاري أي يزيد الاستيراد ويقل التصدير ويحصل من هذا ثلاث نتائج مهمة وهي:

أ-زيادة الاستيراد والتي تضعف العمليات التي تقل بدورها عمليات الاستيراد (import-compiting).

ب-تقل تصدير السلع غير النفطية والريعية.

ج-إخراج الموارد غير الريعية كونها مصادر إيراد للدولة، فتكون الاقتصاد آحاديا وغير متنوع فتضعف القطاع الصناعي (nunu facturing) لعدم قدرتها لمنافسة السلع الصناعية في الخارج، وكذلك تضعف القطاع الزراعي لحساب السلع الزراعية الواردة، فيحصل ما يسمى بمفهوم ضد الصناعة (de-industrialization) ومفهوم ضد الزراعة (de-agriculturization)!.

مما سبق يظهر ان الاقتصاد الريعي يساهم في تعويق الحكم الرشيد وذلك من خلال الخصائص التي ذكرناها بكل محدداتها من الفعالية الادارية وعدم وجود الشفافية ومشاركة افراد المجتمع والقطاع الخاص، وذلك لجمع كل الامكانيات بيد الفئة السياسية التي تسيطر على جميع او اكثر الموارد ومن ثم تبعية و تبعية جميع الفئات الاخر لها بل تكوين فئات خاصة بها ولا يختص هذا بالجانب الاقتصادي فقط بل يتعداها الى المجالات الاخرى كالسياسة ، بل ليست السياسة الداخلية ، بل يتجاوز تأثير الفئة الحاكمة الى المجتمعات الاخردى ويكون لها دور في تغيير الانظمة السياسية في تلك البلاد وذلك من خلال شراء افراد وجماعات من نخبها السياسية. كما ان الشفافية ومواجهة القانون لا يمكنها ان تصيبها بادنى مسؤولية[2]، لأن مؤسسات الدولة والقضاء تكون تابعة لها، بل ان منظمات المجتمع المدني التي تعتبر احدى عناصر الحكومة الرشيدة ومن خلالها يشارك المواطنين في ادارة الدولة تكون مشلولة بل تكون عملها اعطاء الشرعية لأعمال السلطة[3].

(1) Sachs, J. and Andrew W. (1995), "Natural Resource Abundance and Economic Growth", National Bureau of Economic Research, Working Paper 5398.

(٢) تحسين حمةسعيد، مصدر سابق، ص١٥٧.

(٣) المصدر نفسه، ص١٥٨.

اما فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي ومشاركة القطاع الخاص الذي يعتبر احد عناصر الحكومة الرشيدة ودورها المهم في تطوير الاقتصاد والتنمية والكفائة الاقتصادية فانه لا يمكنه القيام بالمبادرة وتحريك السوق لان الفئة الحاكمة هي المسيطرة على الاقتصاد والسوق وبالتالي اكثر القطاعات الحساسة تكون بيدها بشكل مباشر او غير مباشر وتكون هناك بينها وبين الفئات الغنية نوع من الاتفاق لتوزيع الربح ان لم تكون ثروة الاغنياء بالاصل تعود الى الحكام وهم ليسوا الا وكلاء لهم[١]. كما ان البنية التحتية للاقتصاد والاستثمار فيها غير محقق _كما ذكرنا_ لأن السلع الواردة من الخارج تكون ارخص من السلع الوطنية في جميع الاحوال. ومن هنا يظهر ان احدى وسائل تحقيق الحكومة الرشيدة هي نجاة المجتمع من الاقتصاد الريعي وتبني الاقتصاد المتنوع المصادر الموزع فيها العمل التي يشارك فيها جميع فئات المجتمع[٢]!.

النتائج والتوصيات:

١. ان الحكم الرشيد يسعى إلى تحقيق تغيير جذري في أسلوب إدارة الأعمال وهذا على أي مستوى يكون فيه، فهو يثير الانتباه بخصوص تعدد الأعوان الذين يتبعون منطق مختلف والذي يتدخل في عملية الفعل الجماعي، فهو يطالب إذن الأخذ بعين الاعتبار ترابطات مستويات النشاط في تخطيط النظام أو السلطة القائمة على هيئة سلمية، فهو يتطلب الثقة والتعاون كما انه يمنح مزايا لتحليل مصطلحات المشاركة والتنسيق والتكامل، ويذهب إلى إيجاد مطابقة مع مفاهيم المشروع والشراكة والوئام.
٢. وتهدف الحوكمة إلى تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والمسؤولية والعدالة، من خلال وضع مجموعة من القواعد التي يجب على الحكومات التقييد بها.
٣. الحكم الرشيد يقترح أكثر من مجرد مجموعة من الوسائل والقدرات، حيث أن الهدف الوحيد يكمن في مساعدة المسير أو المؤسسة لإنتاج أكثر النتائج الإيجابية كما انه يسمح بإمكانية التعلم والتمهين والتأثير عن طريق توسيع نظرة العالم للعنصر المسير.
٤. ان للحكم الرشيد عوائق تقف حجر عثرة امام قيام محدداتها التي يكون قيامها بها، ومن تلك العوائق هو الاقتصاد الريعي، الاقتصاد الذي يكون اقتصادا غير طبيعي ومريض يجب ان يعالج بأسرع ما يكون .

(١) المصدر نفسه، ص١٦٠.

(٢) المصدر نفسه، ص١٥٩.

٥. ان للاقتصاد الريعي صفات سلبية ومميزات تجعل له تأثيرات واسعة في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بل يتعدى تأثيرها حدود البلد ذي الاقتصاد الريعي، وان مساهمة الاقتصاد الريعي في إعاقة الحكم الرشيد يكون من خلال هذه الصفات.

٦. إلزام كافة أجهزة الدولة بتحديد متطلبات الحكم الرشيد والسعي لتطبيقه والعمل بموجبه.

٧. قيام الجمعيات المهنية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الأعلام بالتعريف بمبادئ الحوكمة ومدى تأثيرها في دعم البنى التحتية لمؤسسات الدولة المختلفة.

٨. إلزام كافة أجهزة الدولة بمعايير الإفصاح والشفافية وعرض مخرجات عملها على الجمهور باعتباره الهدف الأول الذي تسعى لخدمتها كافة تلك الأجهزة.

٩. اعتماد مبدأ الإدارة بالأهداف (الإدارة بالنتائج) والذي يمثل باختصار تقييم الإدارات بناءً على تحقيق أهدافها خلال المراحل السابقة.

١٠. إن الإصلاح ليس منهج فرد، مسئول كان أو وزير أو حتى رئيس مجلس وزراء، فيتقدم الإصلاح بوجوده، وينحسر بغيابه، بل هو منهج حكم وعمل مؤسس، ونظام مستقر، ولوائح مطبقة ..وحينما يكون درجة الرشد بعد الإ صلاح معلقاً على وجود أفراد فإن الحكم لم يبلغ مشاركة جميع الرجال والنساء على حد سواء، لهم الصوت المسموع والمؤثر في اتخاذ القرار.

١١. هذه المشاركة الواسعة مبنية على قاعدة شرعية حقوق الإنسان التي تضمن حرية التعبير والاجتماع ضمان التدفق والتبادل الحر للمعلومات، بحيث تصبح المؤسسات ومعاملاتها وحساباتها متاحة بصورة مباشرة لذوي الشأن، وأن يتم توفير معلومات كافية وشاملة عن أداء المؤ سسات العامة والخاصة كي يمكن متابعتها ومراقبتها. وجود نظام متكامل للمحاسبة والمساءلة السياسية، إمكانية تطبيق هذا النظام على جميع متخذيالقرار، في إطار الدولة.

١٢. في المجال الاقتصادي ومن خلال مشاركة القطاع الخاص فان مفهوم حوكمة الشركات يستند على مجموعة من المبادئ والقواعد التي تعتبر بمثابة الخريطة التوضيحية التي يجب أن تتبعها كل من الجهات الرقابية على سوق رأس المال وأعضاء مجلس الإدارة التنفيذية للدولة، حيث أن تطبيق هذه المبادئ يؤدي إلى توفير الحماية لأصحاب المصالح وبالتالي يساعد على جذب رؤوس الأموال والاستثمار.

المصادر

القرآن الكريم

١- الامام الراغب الاصفهاني، المفردات في غريب القرآن، دفتر نشر كتاب، قم، ١٩٨٧م.

٢- سن أمارتيا، فكرة العدالة، ت: مازن جندلي، الدار العربية للعلوم ناشرون/ترجمة مؤسسةبن راشد آلمكتوم، الطبعة الاولى، ١٤٣١هـ_٢٠١٠م.

٣- مايكل روس، هل يعيق النفط الديموقراطية، النفط والاستبداد (الاقتصاد الريعي للدولة الريعية)، مجموعة باحثين، تحرير حسين بن حمزة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد-أربيل-بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧ م، ص١٥١.

٤- د .الأخضر عزي، د.غالم جلطي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد(إسقاط على التجربة الجزائرية)، مكتبة منظمة الشفافية الكويتية، الكويت، ٢٠٠٥.

٥- حازم الببلاوي، الدولة الريعية في الوطن العربي، في :الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩ .

٦- مجيد الهيتي، ثروة العراق النفطية من أداة للدكتاتورية الى قاعدة محتملة للديموقراطية، النفط والاستبداد (الاقتصاد الريعي للدولة الريعية)، مجموعة باحثين، تحرير حسين بن حمزة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد-أربيل-بيروت، الطبعة الاولى.

٧- سندس سعدي حسين: أثر حوكمة الشركات في التدقيق الداخلي (بحث لنيل شهادة المحاسبة القانونية)، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، ٢٠٠٦.

٨- فرحان أحمد سلمان الاقتصاد الريعي، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، دمشق.

٩- العنبكي، د.عبداحسين محمد، الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، مركز العراق للدراسات، مطبعة دار الصنوبر للطباعة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، ومفهوم الحكم الصالح، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤م.

١٠-تحسين حمه سعيد، نظرية آمارتياسن في العدالة ونتائج تطبيقها على التشريعات المالية العراقية، جامعة المنصورة كلية الحقوق، ٢٠١٤م، رسالة ماجستير غير منشورة.

١١-باسم الزيدي، الاصلاح :جذوره معانيه واستخداماته- الحالة الفلسطينية انموذجا-جامعة بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠٠٥.

١٢-تحسين حمه غريب، (جون راولز فيلسوف العدالة) نظريته في العدالة ونتائج تطبيقها على القانون (القانون الدولي نموذجا)، روشنبير للنشر والتوزيع، سليمانية، الطبعة الأولى،٢٠٠٧ م .

١٣-البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، جانفي ١٩٩٧.

باللغة الفارسية:

١٤-عبدالقيوم شكاري، نظريه‌ى دولت تحصيلدار وانقلاب اسلامي، تهران، مركز اسناد انقلاب اسلامي، ١٣٧٩، ضاث اول.

١٥-حاجي يوسفي، اميرمحمد، دولت رانتير يك بررسي مفهومي، اطلاعات سياسي اقتصادي، شماره‌ى ١٢٥و ١٢٦، ص١٥٣.

١٦-طبري، ناصر يداله زادة، أثر أفزايش قييمت نفت بر ساختار اقتصاد ايران، ثايان نامة براي دريافت درجة كارشناسي ارشد، دانشطاه علامة طباطبائي، دانشكدة علوم اقتصادى، شمارة ثايان نامه، ٣٦، سال تحصيل،١٣٧١ -١٣٧٢هـ ش.

17-Hazem Bablawi,The Rientier states in the Arab World, Hazem Bablawi,and Giacomo Luciani,eds,The Rentier state (New York; Croom Helm,1987)

18-Sachs, J. and Andrew W. (1995), "Natural Resource Abundance and Economic Growth", National Bureau of Economic Research, Working Paper 5398.

19-Sachs, J. and Andrew W. (1995), "Natural Resource Abundance and Economic Growth", National Bureau of Economic Research, Working Paper 5398.

20-Corruption and Good Governance 1996, in Working Papers OECD, Paris, Vol. IV No. 78, 1996.

21-Alamgir, M. *Corporate Governance: A Risk Perspective,* paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8(2007).

22-Freeland, C. (2007). *Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks*, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.

23-Fawzy, S. (April 2003). Assessment of Corporate Governance in Egypt. Working Paper No. 82. Egypt, The Egyptian Center for Economic Studies

24-Governance for the Future: Democracy and Development) in the Least DevelopedCountries. New York: UNDP/UNOHRLLS, 2006 P34